

الحكومة الأردنية أمام تحدي كسب الشارع بعد ضمان ثقة البرلمان

مجلس نيابي «فتي» منزوع عنه صفة «الثوري»



سنة تضي وأخرى تأتي.. والوضع من سيء إلى أسوأ

ويحرص وزير المالية الأردني محمد العسّس، على التسويق للموازنة الجديدة التي قال إنها أخذت في الاعتبار تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن، قائلاً إنه جرى رصد مخصصات لدعم العاملين في القطاعات المتضررة من كورونا. وبموجب مشروع الموازنة، فقد رفعت الحكومة مخصصات صندوق المعونة الوطنية، الذي يوفر راتباً شهرياً للأسر الفقيرة بنسبة 38 في المئة، لتصبح 284 مليون دولار، مقابل 205 ملايين دولار لعام 2020، وذلك مع تنامي معدلات الفقر داخل المملكة.

وحسب تقديرات البنك الدولي، فإنه من المرجح أن تشهد نسبة الفقر في الأردن ارتفاعاً من 15.7 في المئة إلى 27 في المئة، في ظل خسارة الآلاف من الأردنيين لمعلمهم في ظل جائحة كورونا وما خلفته من تداعيات جد سلبية على المؤسسات والشركات الاقتصادية.

وتحاول الحكومة من خلال موازنة العام المقبل توفير إيرادات لمساعدة المؤسسات المتضررة، وإعادة حلقة الإنتاج، وهذا سيكون مكلفاً، لاسيما في ظل تسجيل عجز كبير وقياسي في الموازنة، مع ترجيحات بتراجع الدعم الدولي.

وقدر مستوى العجز المالي في الموازنة العامة لعام 2021 بنحو 3.6 مليار دولار باحتساب المنح الخارجية، التي تتوقع الحكومة تراجعها العام القادم إلى 814 مليون دولار، ما سيفاقم العجز المالي حيث سيكون على حكومة بشر الخصاونة اجترار حلول مبتكرة لتفادي من خلالها زيادة الضغوط على المواطنين. ومرجح أن تقدم الحكومة الموازنة

تستعد الحكومة الأردنية إلى تقديم بيان الثقة لمجلس النواب الأحد المقبل، وسط حالة من الارتياح حيال العلاقة مع المجلس الجديد، حيث من غير المرجح أن تواجه صعوبة كبيرة في التعامل معه، رغم حماسة بعض نوابه الجدد لإثبات الذات.

عمان - يبدأ رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة، الثلاثاء مشاوراته النيابية بقاء كل من رئيس مجلس النواب عبدالمنعم العودات، وأعضاء المكتب الدائم للمجلس، تمهيداً لتقديم الحكومة بيان الثقة الأحد المقبل.

وتحدثت مصادر حكومية أن بيان الثقة شبيه جاهز، ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة عليه، بناء على خطاب العرش وكتاب التكليف.

ويعتقد أن الخصاونة أمام طريق مفتوح لنيل ثقة البرلمان، رغم كل ما يقال عن الدماء الجديدة المتطلعة للتغيير في مجلس النواب الجديد، الذي استكمل تشكيل لجانه الخمس عشرة، وانتخاب رؤسائها ومقرريها الإثنين.

وتشكلت معظم اللجان من وجوه نيابية جديدة، فيما كانت حصيلة القوى الحزبية صفرية ومنها جبهة العمل الإسلامي النزاع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، التي فشلت في فرض نفسها في أي من اللجان، الأمر الذي اعتبرته أوساط قريبة منها بأنه يأتي ضمن حملة ممنهجة لإقصائها، خصوصاً بعد فشل نقيب المحامين الأسبق النائب صالح العرواطي في الحصول على عضوية اللجنة القانونية المسؤولة على مراجعة التشريعات.

27

في المئة نسبة الفقر في الأردن التي فاقها تفشي جائحة كورونا، بحسب بيانات البنك الدولي

ويقول محللون إن التحديات الحقيقية لحكومة بشر الخصاونة ستنتقل بعد الحصول على ثقة مجلس النواب في ظل وضع اقتصادي صعب، يتوقع أن يتفاقم في العام المقبل، لاسيما مع استمرار تدهور الوضع الوبائي وظهور السلالة الجديدة المتحورة من فايروس كورونا في المملكة.

ويشير المحللون إلى أن الحكومة وإن حرصت على عدم تضمين أي ضرائب جديدة على الأردنيين في موازنة العام المقبل، في ظل خشيتها من ردود فعل الشارع المتحفز، بيد أن لا يخلو من تعقيدات لاسيما في ظل العجز الكبير المتوقع.

نقابة الصحفيين في الأردن تلوح بالتصعيد

ردا على استمرار اعتقال جمال حداد

عمان - هدبت نقابة الصحفيين في الأردن باتخاذ خطوات تصعيدية في حال لم يطلق سراح الصحفي جمال حداد. وكانت السلطات الأردنية اعتقلت حداد على خلفية نشره مقالا اتهم فيه مسؤولين أردنيين بتلقي لقاخ ضد فايروس كورونا المستجد من دون إعلان رسمي.

ووجه المدعي العام لحداد، وهو صاحب موقع "الوقائع" الإخباري تهماً بتعرض سلامة المجتمع للخطر، وإحداث فتنة والإخلال بالنظام العام ونشر الرعب بين الناس وقرر توقيفه 15 يوماً على ذمة القضية.

وقال نقيب الصحفيين ركان السعيدة الإثنين، إن طلب إخلاء سبيل جمال حداد ما زال أمام رئيس محكمة أمن الدولة بانتظار الرد عليه. وأكد السعيدة "تقديمه الأحد طلب إخلاء سبيل بكافة اللزيميل حداد لدى محكمة أمن الدولة، سلم باليد شخصياً لرئيس المحكمة".

وأضاف "ما زلنا ننتظر رد المحكمة"، وحذر من أنه في حال لم يتم الحصول على رد فستتم دعوة مجلس النقابة إلى اجتماع طارئ، يتم من خلاله وضع الأعضاء بكافة الجهود المبدولة والحيثيات التي تمت للإفراج عن حداد. وسيتم النظر بالخطوات التصعيدية التي من الممكن السير فيها، مجدداً تأكيد على رفض التوقيف بقضايا المطبوعات والنشر وأنه لا يرى مبرراً موضوعياً أو أمراً مقنعاً لاستمرار التوقيف.

وأعتبر أن التقرير موضوع القضية لا يستحق على الإطلاق أن ينظر أمام القضاء المدني أو أمن الدولة. ونشر موقع "الوقائع" الثلاثاء الماضي مقالا بعنوان "وماذا عن الشعب: هل وصل مطعمو (لقاح) فايزر سرا ويتم تعليمه لكبار المسؤولين في الحكومة الأردنية". ولم يتسلم الأردن، الذي سجل حتى الآن أكثر من 285 ألف إصابة و3711 وفاة، اللقاحات ضد فايروس كورونا.

خروج «يوناميد» يبعثر أوراق السلام في دارفور

السودانية وشعب دارفور خلال مرحلة انسحابها، بموجب حالات سابقة في مجلس الأمن بشأن انسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة".

ويصوب الانسحاب بهذه الكيفية في صالح تنظيمات متطرفة ما زالت تحتل بوجود لافت في دارفور، حيث حالة السيولة الأمنية في الإقليم تخدم أجندتها، التي تتداخل مع الصراع القائم حالياً في ليبيا، وتستمر في عمليات تهريب المال والسلاح عبر مسارات معروفة بين دارفور ومدن ليبية يتواجد فيها مرتزقة ومليشيات مسلحة.

وأشار آدم والي، إلى أن وجود إحدى الشركات الموقعة على اتفاق سلام جوبا ولها خلفية إسلامية (حركة العدل والمساواة)، يمكن أن يجري استغلالها كحصان طراودة لاستعادة نفوذ تنظيمات متشددة لديها رغبة في إشعال الأوضاع في تلك المنطقة للضغط على الحكومة للحصول مكاسب سياسية.



آدم والي

تم استعجال خروج يوناميد قبل ضمان الأمن في الإقليم

وتفتقر بعثة الأمم المتحدة لدعم المرحلة الانتقالية والتي جرى تشكيلها في يونيو الماضي تحت مسمى "يونيتامس"، وتبدأ مهام عملها بعد أيام، إلى ثقة المجتمع المدني في دارفور.

واستبدلت الأمم المتحدة الوجود تحت البند السابع الذي يجيز استخدام القوة العسكرية إلى البند السادس من خلال بعثة تقتصر دورها على تقديم الاستشارات السياسية والفنية، استجابة لرغبة الحكومة الجديدة.

وذكر عمر محمد علي، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الخرطوم، أن "السلطة الانتقالية أحد أسباب حالة الاضطراب الحالية في الإقليم، لأنها دعمت خروج (يوناميد)، ولم توفر البيئة الملائمة لاستقبال البعثة الجديدة".

وأكد لـ "العرب"، أن البطء في التعامل مع ملفات المرحلة الانتقالية، تسبب في فقدان الثقة بين المواطنين والسلطة المركزية، إلى جانب أن عدم قدرتها التعامل مع الأوضاع الأمنية الرخوة في الخرطوم يصعب التعويل عليها لحل مشكلات دارفور المتزامنة.

استعجل في قراره قبل ضمان قدرة الحكومة في تحقيق الأمن للمدنيين، ما يجعل الانسحاب بالطريقة الحالية له أثر سلبي بالغ على استقرار الأوضاع الأمنية في الإقليم، لأن "اليوناميد" لم تكن أدوارها عسكرية بحتة، حيث كانت تشكل رقابة دولية على ممارسات الميليشيات المسلحة في تلك المناطق والتي كانت تتحسب خطواتها تجاه التعامل مع أصحاب المصلحة والنازحين.

ولدى أصحاب المصلحة في دارفور قناعة بأن "اليوناميد" لم تكن قادرة على تحقيق أمن كامل وتعرضت معداتها للنهب والهجوم من قبل الميليشيات، لكن في الوقت ذاته حققت الحد الأدنى من السيطرة على الأوضاع الأمنية وتقديم المساعدات والإنخراط في الأدوار الاجتماعية، ويخشى مواطنون في الإقليم أن لا يحصلوا على هذا القدر من المكاسب بعد مغادرتها.

وأضاف والي في تصريح خاص لـ "العرب"، أن الانسحاب يؤثر بشكل مباشر على قدرة السلطة الانتقالية في تنفيذ بنود اتفاق السلام بشكل سلس، لأنه يواجه أصلاً اختلالات في عملية تطبيقه، بدءاً من خرق الجدول الزمني، ومسوراً بطول أمد مشاورات تشكيل الحكومة، ونهاية بعدم تمثيل أي من القيادات الموقعة على الاتفاق في أي مؤسسة حكومية أو دستورية لها دور في التعامل مع الغضب الكامن بالإقليم. وتعهدت الشرطة السودانية بتوفير الحماية الكاملة للمدنيين وتأمين قرى العودة الطوعية، وضمان جميع مراحل عودة النازحين واللاجئين بولايات دارفور عقب خروج البعثة.

هذه التطمينات لم تقنع العديد من مواطني دارفور من الذين يرون أن هناك بيئة خصبة لاندلاع أعمال عنف جديدة مع انتشار السلاح بين المواطنين، وغياب القوات الحكومية في مناطق تقع تحت سيطرة حركات مسلحة. ويواجه قرار إنهاء مهام "يوناميد" الذي صدر بإجماع الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن، تحفظاً من قوى إقليمية ودولية ترى أنه يشكل تهديداً على استقرار المنطقة التي تتشارك مع أوضاع مشتتة في بؤر متاخمة لحدودها.

وشككت الاعتراضات في طريقة خروج حوالي خمسة آلاف عسكري دون ربط الأمر بتسليم وتسلم المناطق لقوات مشتركة بين الحركات المسلحة وقوات الجيش النظامية. وأبدت بريطانيا، أسفها لعدم "تبنّي" قرار أكثر حكمة يمكن قوات يوناميد من مواصلة تقديم الدعم للحكومة

الخرطوم - يواجه اتفاق السلام الذي وقعته السلطة الانتقالية مع الجبهة الثورية التي تضم في عضويتها حركات مسلحة وتنظيمات سياسية، اختباراً عصبياً عقب إنهاء مهام بعثة حفظ الأمن في إقليم دارفور (يوناميد) التي تحزّم حقائبها استعداداً للمغادرة نهائياً مع بداية العام الجديد.

وأعلنت السلطات السودانية، الإثنين، نشر قوة عسكرية كبيرة في ولاية جنوب دارفور، بعد أن تجددت المواجهات المسلحة بين قبيلتي "المساليت" و"الفلاتلة" في منطقة "قريضة" بالولاية، أدت إلى مقتل 15 شخصاً وإصابة العشرات.

ويعد خروج قوات "يوناميد" في هذا التوقيت من دون تشكيل "القوى الوطنية لاستدامة السلام في دارفور" ضمن ملف الترتيبات الأمنية بين السلطة الانتقالية والحركات المسلحة، تهديداً مباشراً للاتفاق في ظل انعدام ثقة المواطنين في المنطقة بالقوات الحكومية التي من المتوقع أن تحل محلها، إلى حين تنفيذ بنود الترتيبات الأمنية.

وهناك جهات من مصلحتها عدم منح اتفاق السلام فرصة لإنزاله على الأرض، فحركة جيش تحرير السودان، جناح عبدالواحد محمد نور، صاحبة الثقل العسكري في المنطقة لم توقع بعد على الاتفاق، كما أنّ عدداً كبيراً من أصحاب المصلحة أنفسهم لديهم اعتراضات على الاتفاق واليات تنفيذه، بما يجعله يراوح مكانه.

ومع استقرار الأوضاع نسبياً بعد التوصل لاتفاق السلام يصعب تجاهل التحديات الأمنية الكبيرة في دارفور، في مقدمتها العنف المستمر بين القبائل في الإقليم، واستمرار الاشتباكات المقطعة بين جيش تحرير السودان، فصيل مع وجود مئات الآلاف من النازحين في المعتسرات، وسط أوضاع اقتصادية صعبة تصل إلى حد الجاعة، بحسب تقارير حقوقية.

ويتهم أصحاب المصلحة في دارفور الأمم المتحدة بالتسرع في إصدار قرارها النهائي بإنهاء مهام قواتها من دون الاستماع إلى أصواتهم بعد أن نظمو احتجاجات متتالية بداية الشهر الجاري، طالبوا فيها بضرورة الانتظار لحين توقيع اتفاق شامل للسلام، وسط استمرار حالة انعدام الثقة بين المجتمع الدارفوري وبين القوات الحكومية، على رأسها قوات الدعم السريع التي يتهمها هؤلاء بالتورط في أعمال عنف سابقة.

وقال عضو الأمانة السياسية بحركة جيش تحرير السودان، جناح مني أركو مناوي، آدم والي، إن مجلس الأمن

الأمم المتحدة: السلم الاجتماعي في لبنان ينهار وقادته ينتظرون بايدن

لا مجال للمزيد من الدعم المالي لهذا البلد طالما لم يقدم على تنفيذ أي من الإصلاحات المطلوبة منه.

وكانت فرنسا الداعم الأبرز للبنان الفترة الماضية شددت خلال مؤتمر احتضنته لتقييم الاحتياجات الإنسانية للبنانيين الشهر الماضي، بأنه لن يكون هناك أي دعم للسلطة الرسمية في حال لم تأخذ أي إجراءات جديدة للإصلاح ومنها تشكيل حكومة اختصاصيين. وكان رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري قدم قبل فترة تشكيلته الحكومية إلى الرئيس ميشال عون بيد أن الأخير رفض المصادقة عليها بدعوى أنه لم يتم استشارته بشأنها.

ويؤيد الكثير من المتابعين كلام المسؤول الأممي، حيث إن عدداً من قوى لبنان المسيطرة ومنها حزب الله والتيار الوطني الحر، ياملان في أن يتغير واقع الحال بعد تسلم إدارة جو بايدن السلطة في الولايات المتحدة، وكان بأزمة هذا البلد خارجية، مع أن في عمقها داخلية تتعلق أساساً بعقلية المحاصصة التي طالت كل شيء.

ويرى المتابعون أن تلك القوى تبني قصوراً من هواء على إدارة بايدن، التي لم يقدم طاقمها أي مؤشرات على إمكانية تبني مقاربة جديدة بشأن لبنان وليس من المرجح حدوث ذلك لاسيما وأن هناك قناعة دولية مترسخة بأنه

بيروت - هاجم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بيان كوبيتش قادة لبنان الذين اتهمهم بالتكؤ في معالجة الأزمة المالية المتفاقمة في البلاد وتداعياتها، بانتظار ما ستحملة لهم الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن.

وقال كوبيتش في تغريدة عبر حسابه على تويتر "الوضع الاقتصادي والمالي إضافة إلى النظام المصرفي حال من الفوضى، السلم الاجتماعي بدأ بالانهيار، الأحداث الأمنية باشرت بالارتقاع، الهيكل اللبناني يهتز، أما القادة السياسيون فيبدو أنهم ينتظرون بايدن"، مضيفاً "هذا لبنان، وليس الولايات المتحدة".

ويواجه لبنان أسوأ أزمة مالية منذ نهاية الحرب الأهلية (1975/1990)، يرجع أن تتفاقم خلال الأشهر القليلة المقبلة، لاسيما مع استنزاف المصرف المركزي لمعظم احتياطياته من العملة الصعبة، وهو ما سيجعله عاجزاً عن توفير ثمن المواد الأساسية.

وتتولى منذ أغسطس الماضي حكومة تصريف أعمال إدارة الوضع في البلاد، في ظل عجز القوى السياسية عن التوافق على تشكيل حكومة جديدة، لحسابات سياسية ضيقة، في علاقة بالحفاظ على مكاسبها.



يان كوبيتش ينس من قادة لبنان